الاسم و اللقب : الدكتور دغمان زوبيـــر (خرجي جامعة الجزائر ليسانس + ماجستير نظام كلاسيكي قديم + دكتـــوراه في العلوم الاقتصاديـــة في التحليـــل الاقتصـــــادي)
وجهة العمل : جـــامعـــــة محمـــد الشريـــف مســـــاعديـــة
العنوان الشخصي : عمارة الملعب البلدي رقم 89 ولايـــة ســـوق أهـــــراس
رقم الهـــاتف : 0771334010

عنـــــوان المقـــــال

دور الابتكار في تعزيز و رفع القدرات التنافسية الإقليمية في المؤسسة الاقتصادية

الملخص:

يعتبر الابتكار عملية مستمرة و متجددة تعكس طبيعة الحياة فالعالم اليوم سريع التغير في جميع المجالات سياسية علمية تكنولوجية و تتأثر المؤسسة بهذا الواقع في هذا المجال توجد عدة عوامل تؤكد حتمية علمية تغيير المنظمة في عدة مجالات فيهدف هذا البحث إلى إبراز أن الابتكار يعتبر أساسيا للتغيير والنمو واكتساب ميزات تنافسية للمؤسسة كما يسمح بتقييم وضعية الابتكار في المؤسسة الجزائرية لاشك في أن التطور هو السمة الأبرز في حياة الإنسان منذ ظهوره أول على وجه هذه الأرض والأكيد أن الابتكار يعد نقطة بداية ناهيك عن ذلك كان يمثل حلقة الاهتمام في العملية الابتكارية ، حيث تأتي المنافسة الإقليمية في السوق المحلي من العوامل الأساسية التي أولاها الاقتصاديون الجزائريون اهتماما خاصا ضمن المحدد الأساسي للقدرة التنافسية ، و تتضح أهميتها فيما يترتب عليها من دفع المؤسسات إلى البحث عن صور للمنافسة غير السعرية من خلال التجديد و التطوير و رفع مستوى الكفاءة و جودة المنتوج ، وتبدو أهمية التركز الجغرافي للمؤسسات التنافسية في منطقة أو مدينة واحدة لما يترتب عليها من سرعة انتشار و تدفق المعلومات بين المؤسسات عبر الإقليم كما تتضح أهمية ظهور منافسين محليين جدد في أنهم أكثر جرأة في تبني مفاهيم و أساليب و تكنولوجيا جديدة، أي أنهم أكثر قدرة على التجديد و التطوير من المؤسسات القائمة بالفعل و التي اعتـادت على استخدام أســاليب معينة من الصعب تغييرهـــا.

الكلمات الافتتاحية : الابتكـار - التغيير - التجديد و التطوير - ميزات تنافسية - المؤسسة الجزائرية - المنافسة الغير السعرية - التركز الجغرافي للمؤسسات .

Abstract : ***The innovation is considered as a continued and a Renewable processes reflects the nature of life since the world today is in a fast change in all the fields political, scientific, technological and the institution is affected by this fact in this field there is many factors that confirmed the scientific necessity in changing the association in many fields.***

This research aims to show that innovation is essential To change and grow and gain competitive advantages also it allows to evaluate the innovation status in the Algerian institution There is no doubt that evolution is the most prominent feature of human life since first appearing on this earth Certainly, that innovation is a starting point not

to mention it was a ring of interest in the innovative process, Where comes the regional competition in the local market of the fundamental factors given by economists Algerian special attention within the primary determinant of competitiveness, And explain its relevance with the consequent payment institutions to search for images of the non-price competition through innovation and development and raise the level of efficiency and product quality And it looks the importance of geographical concentration of competitive institutions in the region or one city because of their rapid spread and the flow of information between institutions across the region as The importance of the emergence of local rivals renewed in that they are more aggressive in the adoption of the concepts and methods and new technology, that is, they are more capable of renewal and development of existing institutions, which already accustomed to the use of certain methods of difficult to change.

<u>The opening words</u>: innovation - change - renewal and development - competitive advantages - Algerian institution - non-price competition - the geographic concentration of institutions.

مقدمـــة

أصبح يعرف الابتكار على انه قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة اكبر أسرع من المنافسين في السوق مما يعني أن الابتكار لم يتوقف عند عتبة الفكرة الجديدة ،بل عبرها إلى التطبيق العملي في تحقيق الشركة لأهدافها في السوق ،ولم يبقى الاهتمام منحصرا على الفرد المبتكر فقط بل توسع ليشمل الابتكار على مستوى الشركة وعلى مستوى المجتمع ككل وعند كل مستوى من هذه المستويات نجد مجموعة من الخصائص والصفات التي تتداخل في تكوين الابتكار وتطوره حتى يكون عاملا حاسما وفعالا وأساسيا للتطوير والبحث في المؤسسة الجزائرية في ظل التغيرات التي يشهدها العالم الحالي من أساليب إنتاج جديدة و تكنولوجيا حديثة و القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه للمؤسسة الجزائرية على الصعيد العالمي مما يجعلها تتنافس في تقديم الجديد و الأحسن لإحداث السباق التنافسي في الأسواق .

فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير على الصعيد النظري و التطبيقي نظرا لحجم أهميتها في تعزيز وتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية من جهة و من زاوية أخرى كونها تطرح تساؤل حول البحث عن أسس تطوير القدرة التنافسية الإقليمية وتنمية القدرات التكنولوجية ؟ لاسيما إجراءات تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية الإقليمية ؟

تتضح أهميتها فيما يترتب عليها من دفع المؤسسات إلى البحث عن صور للمنافسة غير السعرية من خلال التجديد و التطوير و رفع مستوى الكفاءة و جودة المنتوج ، وتبدو أهمية التركز الجغرافي للمؤسسات التنافسية في منطقة أو مدينة واحدة لما يترتب عليها من سرعة انتشار و تدفق المعلومات بين المؤسسات عبر الإقليم كما تتضح أهمية ظهور منافسين محليين جدد في أنهم أكثر جرأة في تبني مفاهيم و أساليب و تكنولوجيا جديدة، أي أنهم أكثر قدرة على التجديد و التطوير من المؤسسات القائمة بالفعل و التي اعتادت على استخدام أساليب معينة من الصعب تغييرها.

و البحث عن إستراتيجية الإبداع التكنولوجي مع سياسة تمويل البحث والتطوير في الجزائر ؟

بغرض تحقيق مقاصد هذا المقال من خلال أهدافه تحت عنوان " دور الابتكار في تعزيز أو رفع القدرات التنافسية الإقليمية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " حيث سنتطرق في البداية إلى تقديم مفاهيم عامة حول الابتكار والاختراع والإبداع والابتكار ثم التحسين والابتكار مع الاهتمام بالابتكار على مستوى

المؤسسة الوطنية ثم طرح مسالة مفهومية الأسس لتطوير القدرة التنافسية وتنمية القدرات التكنولوجية الإقليمية وسياسات الدعم للقدرات التنـافسية للمؤسسات الاقتصادية عبر الوطن ؟ والبحث عن إستراتيجية الإبداع التكنولوجي مع سياســـة التمويـل للبحث والتطويـــر في الجزائـــر؟

أولا : مفـــاهيم عـــــامـة حـــول الابتكـــار

الابتكـار قد يترجم إلى العربية بالتجديد مع الإشارة إلى أن التجديد قد يعني تجديد المنتج الحالي ،كما نلاحظ أنه عادة ما يتم الخلط في استخدام المفاهيم التالية : الاختراع ، الإبداع ، التحسين وهذا ما دعانا إلى تبيـان الاختلافـات بينها وبين الابتكار على النحو التـــالي :

1- الاختـراع و الابتكـار:[1]

في الغالب يشيران إلى نفس المعنى بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة ومن ثم إلى منتج جديدة وعادة ما يرتبط بالتكنولوجيا ، كما ميز (روبينز و كولتر) Robinz & kolter بين الاختراع والابتكـار .

فالأول (الاختراع) يشير إلى التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات المجتمعية في حين أن الابتكار يعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل الأفكار الجديدة لتأتى بشيء ما جديد وقدم شيرر تميزا اقتصاديا ، فالاختراع يعطي أهمية أكثر للموارد غير ملموسة أما الابتكار فيرتبط بتطوير العمليـات والمنتجـات الجديـدة فـالموارد البشـرية والماديـة وتخصيصـها لحـل المشـكلات الفنيـة والتجريديـة والأخطاء تكون هي العناصر الأساسية الأكثر أهمية فيه.

2- الإبداع والابتكار[2] : الإبداع في التوصل إلى حل امثل لمشكلة ما و إلى فكرة جديدة أما الابتكار فهو تطبيق الحل الأمثل للمشكلة أو الفكرة الجديدة ، فالإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة والابتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحول من الفكرة إلى المنتج وإذا كان هذا تصنيف قديم فانه لم يعد

1 سعيد بن عامر " الإدارة و تحديات التغيير"، مصر، طبعة 1، 2001، ص 598.

2 محمد موسى عثمـان "تحليل الإبداع من منظور اقتصادي ط 1، 2004 ، ص 20.

علميا لان اغلب الشركات الاحتكارية تقوم بإنتاج الأفكار و المفاهيم الجديدة وهي التي تحولها إلى المنتج الجديد.

3- الابتكار و التحسين :

التحسين هو إدخال تعديلات أو تغييرات صغيرة أو كبيرة على المنتجات الحالية بما يجعلها أكثر كفاءة أو تنوعا أو ملائمة في الاستخدام ،إما الابتكار الأول هو الابتكار الجذري ويتمثل في التوصل إلى منتج جديد أو العملية الجديدة التي تختلف كليا عما سبقها وتحقق إستراتيجية كبيرة للسوق و الثاني الابتكار التحسيني (التدريجي) فهو التوصل إلى منتج جديد جزئيا من خلال التحسينات الكثيرة والصغيرة التي تم إدخالها على المنتجات الحالية .

إن الابتكارات الجذرية قليلة وتحدث في فترات متباعدة وتتطلب جهودا عظيمة واستثمارات ضخمة لهذا يعتبر الابتكار التدريجي البديل الفعال من اجل التطوير المستمر .

4- الاهتمام بالابتكار على مستوى الشركة : [3]

في هذه المرحلة نلتمس الدفعة الجديدة للابتكار تحت وطأة المنافسة فنجد أساليب جديدة ومتنوعة مشاركة العاملين في الابتكار ، فرق العمل ، وحدات العمل المستقلة ، المشروعات الخاصة ، أنظمة الاقتراحات ، من الزبائن والموردين واللجوء إلى الإدارة المرئية لدعم النشاط الابتكاري سواء الجذري (الاختراق) أو التدريجي (التحسين)، وفي كل المجالات الإدارية ،التنظيمية ،التسويقية ، الخدمات وثقافة الشركة ...الخ.

ثانيا : أسس تطوير القدرة التنافسية

هناك سبع نقاط أساسية ترتكز عليها القدرة التنافسية :

1- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة: و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج ، مثلا ما يصطلح عليه حاليا بـ " **ISO** " و منه " **ISO** 9000 " مثلا.

3 محمد موسى عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

2- التطور التكنولوجي : لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، و الآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.

3- تطور اليد العاملة وتكوينها : إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " **ISO** " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.

4- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق : بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية .

5- الاهتمام بالبحث و التطوير : يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية ومركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها ، ويعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) ونقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- دراسة الأسواق الخارجية : تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق .

7- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات): إنتاج المعلومات وتداولها وخزنها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنيت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندينافية وهي على قمة الترتيب الآن ولقد ارتفع عدد مستعملي الانترنيت في العالم من نحو(100)مئة مليون شخص سنة 1998 إلى نحو (900) مليون سنة 2008 والأرقام في تزايد.

ثالثا : تنميـــة القدرات التكنولوجيــة و الإقــليمية :

على المؤسسات الجزائر، أن تضع إستراتيجية إجرائية ضمن ، إطار اتجاهات خطة التنمية الشاملة ناهيك عن خطة التنمية الإقليمية في سبيل تغطية وظيفتين أساسيتين هما : تنمية القدرة العلمية و التكنولوجية ، و الإفادة الفعالة ولا يملك أي بلد الوسائل التي تجعله قويا في كل مجال ، لذلك يجب أن تقوم إستراتيجيته على الانتقاء لاختيار المجالات التي تتمركز فيها الجهود و تنمية قدرة كبيرة قابلة للإفادة الكاملة من التكنولوجيا والمهارة ، سواء كانت من مصدر وطني أو أجنبي حيث تتم تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية الإقليمية عن طريق خلق مجموعة من مرافق البحث والتدريب كالمختبرات والمؤسسات الهندسية على مستوى كل الإقليم لاسيما تكوين المهارات البشرية من علماء، باحثين ، مهندسين ، تقنيين والاختصاصية لتكيف التقنيات للإنتاج وإدخال التعديلات الضرورية عليها و تكييفها مع ظروف و تطبيقات التقنيات المستوردة ، ثم تأهيل القوى العاملة ، على مستوى الإقليم لأن تطبيق المعرفة التقنية الجديدة يتطلب وجود عاملين مدربين في سائر مراحل عملية الابتكار ، قادرين على التعرف على الحاجات و حل المشكلات ، فالابتكار ليس وليد البحث من أجل التنمية فقط و إنما قد ينجم عن التحسينات التي يحققها العاملون حتى لو كانت صغيرة كذلك تعزيز المهارات المحلية الوطنية اللازمة لبناء أساس القدرات الفنية المستقلة التي لا يمكن بدونها تحقيق عملية تنمية سليمة كما يجب على المؤسسات أن تولي اهتماماً كاملاً للخيارات التكنولوجية المتاحة لملائمة التكنولوجيا مع الظروف المحلية لاسيما القدرات المحلية الممكن استغلالها خصوصاً إمكانيات القطاع الخاص[4]. زيادة على ذلك يجب توجيه اهتمام كاف للنظام التعليمي و لتوجيه الطلبة المنتقلين إلى الخارج نحو اكتساب المهارات الحديثة ليتسنى مواءمة النمط التعليمي كله مع الاحتياجات اللازمة لخلق القاعدة الأساسية للدراية التكنولوجية ، خلق علاقات ما بين الجامعات و مراكز البحث و القطاعات الاقتصادية لتأمين ارتباط برامج البحث من أجل تنمية معززة بـأهداف وطنية و إقليمية على المدى البعيد و القصير معاً ، التي تسمح بإعادة توجيه الجهود استجابة للتغيرات الطارئة .

4 موريس جر جس " آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي" مجلّة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلّد الثالث العدد الأول : الكويت، شهر ديسمبر 2000 ص 27

وأخيرا يجب أن نعطي أهمية كبرى للاستفادة المثلى من المعرفة العلمية و المهارة التكنولوجية على مستوى المحلي والإقليمي التي يمكن الحصول عليها بواسطة برامج المساعدة التقنية ،إضافة إلى العديد من السبل والطرق للمساهمة في إيجاد حلا لمعضلة نقل التكنولوجيا عن طريق تخصيص ميزانية لدعم البحث والتطوير و الإبداع والابتكار و ذلك بواسطة استقطاب المتخصصين والباحثين للعمل على توطين التقنية مع تطويرها لتتلاءم مع احتياجات المؤسسات الجزائرية .

– إنشاء قاعدة علمية و بنية تحتية تقنية محلية تحدد أنواع التكنولوجيا الممكن نقلها، وذلك عن طريق تحديث نظام التعليم ورفع مستواه.

– تطوير التعليم و العمل على تحقيق نقلة نوعية في المناهج خصيصا طرق التدريس التي تساهم في إعداد أجيال جديدة من العلماء والباحثين قادرين على التعامل بكفاءة مع مستجدات العلم و التكنولوجيا.

– إعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية ، تشغيلا و إنتاجاً ، صيانة ، تسويقا و تطويرا بالتدريب و الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية.

– الاستفادة من الكوادر المحلية ذات الكفاءة العالية من المهندسين و العلماء و الفنيين للسعي لإيجاد التقنيات المناسبة و تكيفها لتصبح أكثر ملائمة للبيئة المستوردة لها.

– إقامة المؤتمرات و المنتديات العلمية و إجراء البحوث التطبيقية لإزالة العقبات التي تحول دون النقل الأمثل للتقنيات و التطور الصناعي.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أو المشترك للاستفادة من أساليب المعرفة التقنية و الإدارية التي يقيمها الشريك الأجنبي و يساعد مستقبلا على اكتساب الخبرة.

– وضع أنظمة وطنية و لوائح تحد من الشروط التعسفية التي تفرضها الدول المتقدمة للحصول على التقنية.

– إيجاد حوافز للحد من هجرة الأدمغة و الكفاءات العلمية و الفنية التي تحمل مؤهلات و خبرات علمية وفنية و تكنولوجية.

مما تقدم تستنتج أن نمو و تطور الابتكار و الاختراع يعتمد على الأساس التكنولوجي وذلك بوجود قدرات تكنولوجية محلية والحصول على تكنولوجيا مختارة من الخارج حيث تكمن جهود الأبحاث و التنمية الوطنية على تنمية التكنولوجيا التي تم إيجادها محلياً في حين ان عملية اختيار التكنولوجيا تمر بمجموعة من الخطـوات تتمثل فـي :

- تعيين الاحتياجات التكنولوجية ، على ضوء أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـة.
- الحصول على معلومات حول ، المصادر المتعددة للتكنولوجيا بما في ذلك المصادر المحلية.
- تقييم و اختيار التكنولوجيات المناسبة و دراسة مجموعة وثائق التكنولوجيا لتقييم صلاحية و تكلفة و شروط العناصر المكونة لها ، و التفاوض حول أفضل الشروط .
- تكييف و استيعاب التكنولوجيا المستوردة و الاستغلال الأمثل للتكنولوجيـا في البلاد.
- الاستفادة القصوى من نتائج ذلك الاستغلال ضمن كافة قطاعات الاقتصاد .

رابـعا : سيـاسات دعم القدرات التنـافسية للمؤسسات الاقتصاديـة

لقد قامت الجزائر بعدة إجراءات عملية لتحسين القدرة التنافسية عبر كافة أرجاء الوطن سوف نكتفي بتمثيل هذه الإجراءات بصورة وجيزة جدا و على السريع في خطتين ، تمس الأولى مباشرة مجال الاستثمارات بينما تخص الثانية الموارد البشرية بصفة عامة بمعنى أن الخطة الأولى تتمثل في برنامج تأهيل المؤسسة تحت وصاية وزارة الصناعة وإعـادة الهيكلة ، أما الخطة الثانية فتتعلق ببرنامج نظام التكوين تحت وصاية وزارة التكويـن المهني [5].

- برنـامج تـــأهيل المؤسسات الاقتصاديـة الوطنية :

يهدف هذا البرنامج على مستوى المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية التي تركز أساسا على الاستثمارات غير المادية

5 د/ سعيد عبد العزيز على " الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية" مجلّة الدراسات و البحوث التجارية العدد الأول بيروت أكتوبر 1998 ص 233 .

والمادية (المرافقة التقنية ، البرمجيات ، التكوين ، النوعية ، ومعايير نظام المعلومات) في جلب التكنولوجيا الحديثة .

- وضع مخطط استراتيجي لتحسين و تأهيل منظومة التكوين عبر أرجاء التراب الوطني :

يهدف هذا المخطط إلى إصلاح شامل لمنظومة التكوين حتى يصبح قادرا على مرافقة التحولات الاقتصادية الراهنة و المستقبلية و زيادة مرونة سوق العمل و الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية و يظهر المخطط الاستراتيجي من خلال النقاط التالية:

تحسين نوعية التكوين و فعاليته بحيث يستجيب لمتطلبات المؤسسة من الكفاءات من خلال إصلاح البرامج و تكوين المكونين وتدعيم مؤسسات التكوين ، التابعة للقطاع الخاص.

إنّ بناء و تنمية القدرة التنافسية عبر كافة الوطن يعدّ مطلبا حتميًا للمؤسسات الاقتصادية الجزائية حيث يتّم ذلك عن طريق اختيار السياسات الأفضل و التي تنمّي المستوى المعيشي و الاقتصادي و الاجتماعي عبر أرجاء الوطن لذلك سوف نتطرّق في هذا العنصر بالذات إلى أهداف سياسات دعم القدرات التنافسية و علاقتها بالسياسات الصناعية و الخوصصة و من ثم العولمة وعلاقتها بتفعيل المنافسة و في الأخير شروط عامة لنجاح هذه السياسة لدعم المنافسة .

-1 أهداف سياسات دعم المنافسة

تشير أدبيات الاقتصاد الحديثة إلى خبرة الدول في تحديد أهداف قوانين المنافسة تتلخص في بديلين الأول يركّز على الكفاءة الاقتصادية كهدف رئيسي وحيد تقوم على أساسه كافة القوانين والإجراءات الداعمة للمنافسة ، والثاني يركّز على أهداف متعدّدة لقوانين المنافسة ، مثل تخفيض معدّلات البطالة و التنمية الإقليمية و التكامل الاقتصادي وغير ذلك من الأهداف الأخرى و قد رجحت كندا والاتحاد الأوروبي ونيوزنلاندا والولايات المتحدّة كفّة الكفاءة الاقتصادية وقد تتّخذ الكفاءة أبعادًا عديدة منها: [6]

6 مزيان سهيلة ، أهمية اليقظة التكنولوجية في تنمية تنافسية المؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير .الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2008** ص**6**

* كفاءة تخصيص الموارد و تستوجب تسعير السلع النهائيّة بما يعكس تكلفة توفيرها أيّ أنّ السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدّية أو قريبًا منها :

* كفاءة الحجم و تستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما ، كالصناعة مثلاً ، بحيث لا تنخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل .

* الكفاءة التقنيّة و تستوجب اختيار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة .

* الكفاءة الحركيّة و تستوجب تنشيط الاختراع و التجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث و التطوير .

* الكفاءة النسبية المرتكزة على التنظيم و التنافس (X- efficiency) حيث تستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة و التنظيمية داخلها ، للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف ، و مضمون كفاءة تخصيص الموارد هو أنّه ليس بالإمكان إعادة توزيع عوامل الإنتاج لزيادة المنتوج أيّ الحصول على حجم أكبر، كفاءة الإنتاج تستوجب تساوي نسب الإنتاج الحدّي لعوامل الإنتاج ، في جميع السلع المنتجة و في السوق التنافسية يكون سعر السلعة مساويًا للتكلفة الحدّية لإنتاجها حيث كفاءة الحجم تفترض وجود حجم أمثل للمؤسسات يجب المحافظة عليه حتى لو أدّى ذلك إلى تدّخل الدولة و وضع قيود على المؤسسات في القطاع المعني .

وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ عدد المؤسسات في قطاع ما يعتمد على حجم السوق، مع انفتاح منافذ للتصدير في الأسواق العالمية فإنّ حجم السوق يرتفع ، أمّا الكفاءة التقنيّة فإنّها تفترض أنّ عوامل الإنتاج بمواصفاتها معروفة و متاحة لمن يرغب في اقتنائها ، و هذه فرضية قد لا تتحقق عمليًا لسبب أو لآخر، أما بالنسبة للكفاءة الحركية فإنّها تعتبر محددًا أساسيًا في النمو الاقتصادي في المدى الطويل فقد يكون هدف السياسة التنافسية بشكل مبسّط هو كيف تجعل الآلة الاقتصادية للبلاد ليس فقط تنتج أكثر و أرخص أي بمعنى تحسينات في الإنتاجية و رفع المواد بما فيها التقنيّة و التنظيم بالكم و النوع .

-2 الخوصصة وعلاقتها بتعزيز القدرات التنافسية [7]

7 محمد سعيد أوكيل اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ص 163– 164 .

يعدّ تحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة و الكفاءة الإنتاجية بصفة خاصة ، أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها كافة برامج الخوصصة ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية حيث أصبحت الخوصصة تعدّ " أداة و وسيلة جيّدة لتحرير الأسواق و تشجيع المنافسة و من ثمّ تحقيق الكفاءة و تحسين مستوى المعيشة. إنّ محاولة تخفيف هيمنة القطاع العام على الاقتصاد سواء من خلال الخوصصة أومن خلال رفع القيود البيروقراطية التي تقيّد من حركة القطاع الخاص قد أثبتت من التجربة العملية أنّ لها مزايا كثيرة حيث يشير تقرير البنك الدولي للتنمية في هذا الشأن أنّ تحويل الإعانات من الشركات الحكومية الخاسرة إلى التعليم الأساسي قد أدّى إلى زيادة الإنفاق على التعليم بمقدار 50% في المكسيك و74% تنزانيا و 160% في تونس .

كما أنّ بيع ممتلكات القطاع العام قد تسبّب في تحسين مستويات الإنتاجية ، والتوسّع في الاستثمار و إزالة الإختلالات السعرية الناتجة عن تدخّل الحكومة في تسعير الخدمات ، السلع التي كانت تقوم بإنتاجها من قبل ، حيث قد جاء في دراسة تفصيلية قام بها البنك الدولي للتنمية على (12) اثني عشر دولة شملت بلدانًا نامية كالمكسيك و الشيلي ، ماليزيا و بلدان أخرى متقدمة كالمملكة المتّحدة، و في دراسة أخرى بيّنت أنّ تحرير الأسواق في خمسة أنشطة اقتصادية في الولايات المتّحدة أدّى إلى فوائد تقديرها بحوالي أربعون 40 مليار دولار، كما أدّى في الأرجنتين إلى انخفاض رسوم الميناء بمقدار 80% بعد تحريرها في مدينة بيونس آيرس .

إنّ إدخال عنصر المنافسة والسماح ، بدخول شركات منافسة محليّة كانت أو أجنبيّة ، يعدّ أمرًا مفروغًا منه، في غالبية الأنشطة الحكومية ، سواء في مجال البنوك والتمويل ، الشركات التجارية والإنتاجية الصناعية التي تمتلكها الدولة ، حيث هناك من يرى صعوبة خوصصة الاحتكارات الطبيعية كالكهرباء والاتصالات والنقل ، لكن أظهرت خبرة الدول في هذه الأنشطة بأنّه يمكن خوصصة بعض الأجزاء والبقاء على الأجزاء الأخرى ، التي تتعمّق فيها وفورات الحجم فمثلاً يمكن السماح لشركات منافسة في

إنتاج الكهرباء لكن ليس في توصيلها ، كما يمكن إدخال المنافسة في كافة خدمات الاتصالات باستثناء شبكة الاتصالات الأرضية التي يمكن للشركات المنافسة تأجير خدماتها تحت إشراف جهاز دعم المنافسة المقترح وهكذا فإنّه يمكن خوصصة حتى الاحتكارات الطبيعيّة من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية الوطنية و الاقليمية لخدمة المستهلك .

-3 العولمة وعلاقتها بتفعيل المنافسة

إنّ العولمة ليست حدثًا طارئًا ، و لكنّها عملية مستمرّة ، متشابكة تزداد عمقًا و نشاطًا مع مرور الوقت تؤدّي إلى تكامل و اندماج في أسواق السلع ، الخدمات و أسواق رأس المال عبر الحدود السياسية الضيّقة ، التي تفصل الدول عن بعضها البعض حيث هذه العمليّة في حدّ ذاتها ظاهرة قديمة بدأت تنمو منذ أن توفّرت للشركات الصناعية الكبيرة القدرة على تجزئة سلسلة العملية الإنتاجية الصناعية ، إلى حلقات يمكن توزيعها جغرافيًا عبر عدد قليل من الدول ، و ذلك بغية استغلال المزايا النسبيّة المتباينة في تلك الدول ، ومن هنا نشأت الشركات المتعددة الجنسية .

إن من العوامل الرئيسية ، التي تعجّل من انتشار العولمة ، هو التقدّم التقني ، خاصة في مجال الاتصالات و معالجة البيانات ، الإحصاءات و تقليص عمر المنتجات الحديثة و انتشار الشفافية في المعاملات التجارية ، التوّسع في خدمات الانترنيت و البريد الإلكتروني ، التجارة الإلكترونيّة بين الشركات و الاستثمار الإلكتروني ، كذلك الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة ، كل هذا أدى إلى تضييق فروقات الوقت والمسافات إضافة ، إلى زيادة توفّر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، اختيار أفضل المصادر للشراء و البيع و تأسيس الشركات ، أضف إلى ذلك أنّ هذه الفوائد ، أدّت في نفس الوقت إلى تحسين الإنتاجية (باتّخاذ القرارات المدروسة و بسرعة) و تخفيض التكلفة و زيادة الأرباح ، ومن المهّم الإشارة إلى أنّ هذه التطوّرات قد أظهرت أهميّة ،عنصر العامل الماهر والممارس لهذه التقنيات ، بعد ظهور الإدارة تارة وعنصر رأس المال تارة أخرى بأنّها العناصر المسؤولية عن نمو و نجاح الشركات الصناعية سابقًا . ذلك إن للعولمة مزايا كثيرة منها ، تخفيف حدّة الدورات الاقتصادية إن لم يكن تجنّبها كليّة زيادة الإنتاجية و بالتالي الاستثمار و التوسّع، وتثبيت أسعار الصرف و تقريب مستويات التنمية على النطاق الدولي .

و السؤال يطرح نفسه في هذا السياق هو هل تكفي العولمة لدعم القدرات التنافسية ام لا ؟

بطبيعة الحال ليس هناك من شك في أنّ العولمة من خلال إزالة القيود ، الحواجز المفروضة على حركة رؤوس الأموال و السلع و الخدمات بين الدول بأنّها سوف تؤدّي إلى زيادة عنصر المنافسة و تحريكه ، و لكن هذا لن يكفي حيث أنّ تلك الشركات قد تتكاتف مع بعض الشركات المحليّة لاحتكار السوق المحلّي أوعلي أقل تقدير، وضع العقبات أمام دخول شركات جديدة منافسة لها ، ولهذا فإنّ دور قوانين المنافسة ما زال مطلوبًا حتى تحت مظلّة العولمة.

– 4 شروط عامة لنجاح سياسة دعم المنافسة الإقليمية.

هناك عدد من الشروط الأساسية التي يجب توفّرها لنجاح سياسات دعم القدرات التنافسية ، و سوف نذكر فيما يلي أهم هذه الشروط .

أ – الاستقرار الاقتصادي و سهولة تعرّف القطاع الخاص على مستقبل مسيرة الاقتصاد ومسيرة الدولة و توفّر الرؤية الواضحة حول موقف الحكومة اتّجاه تفعيل دور المنافسة في أسواق المنتجات الصناعية .

ب – تواجد قوى تنافسية تدفع الشركات بشدّة اتّجاه التعاون مع الحكومة و قد يأتي ذلك في شكل منافسة محليّة أو منافسة من خلال الاستيراد أو التصدير للشركات المصدّرة عبر كامل الوطن .

ج– تحفيز القطاع الخاص على الدخول في القطاع الصناعي ، و كلّما ازداد عدد الشركات العاملة في السوق الواحد كلّما ازدادت حدّة المنافسة الإقليمية .

د – توفّر الثقة المتبادلة بين الحكومة و المؤسسات الصناعية، الأمر الذي يحتاج إلى قنوات جديدة يمكن من خلالها تبادل الآراء، و مشاركة وجهات النظر و التوصّل إلى رؤية متوافقة لما فيه مصلحة المجتمع عبر كامل الوطن .

هـ – تبنّي سياسات الانفتاح الاقتصادي و منع الاحتكار من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية و تعظيم رفاه المستهلك و ذلك من خلال عمليّة التنافس و ليس المتنافسين .

و – حماية الإنتاج الوطني الذي يهدف إلى حماية المنتجين المحليين من تعرّضهم لضرر بالغ نتيجة لتزايد استيراد سلع متشابهة أو منافسة لإنتاجهم .

أولا : إستراتيجية الإبـداع التكنولوجـي : [8]

إن إعداد إستراتيجية الإبداع لوظيفة البحث و التطوير في الجزائر تنطوي على توجيه نشاط المؤسسة الوطنية لتحقيق أهدافها و صيانة مصالحها،عبر كامل الوطن و لذلك يجب الاعتنـاء بما يلي:

1- الحمـاية القانونيـة :

إن نقص العناية بالحماية القانونية للإبداعات يعتبر خطيراً، لأنه من غير المنطقي أن تبذل جهود وتنفق أمـوال دون التفكـير في حمايـة المخرجـات ذات الأهميـة و الآثـار التكنولوجيـة و الاقتصـادية، مـن أشـكال الحماية القانونية للأفكار و الاختراعـات :

أ- بـراءات الاختراع :

و هـي وثيقـة تمنحهـا هيئـات رسميـة معنيـة تتضـمن الاعـتراف بـاختراع مـا، و تخـوّل لصـاحبها (شخصـا أو مؤسسـة) حـق الملكيـة و بالتـالي حريـة الاستعمـال ، حيـث إن الإتيـان باختراعـات حقيقيـة مهمـا كـان الموضـوع أو المجـال يتطلـب حمايـة قانونيـة بـدونها لا مجـال لانتظـار سـرعة و لا كثافـة في نشـاط الاخـتراع الإستراتيجية تتطلب بدورها وعيا وبعد النظر .

-ب العلامـة :

في حالة عدم إمكانية الحصول على براءة الاختراع يمكن للمؤسسات الوطنية أن تطالب بحماية منتوجها بعلامة ، هو عبارة عن اسم أو رمز تختاره المؤسسة الوطنية أو غيرها من المؤسسات الأخرى ، قصد تمييز منتجوها عن غيره من المنتجات المتوفرة في الأسواق، الإستراتيجية حيث في هذا الإطار هي حماية شهرة المؤسسة و ضمـان للفوائد المترتبة عن ذلك .

---

8 رحماني أسماء، دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009 ، ص ص17 18

-ج النموذج :

ترتبط حماية النماذج بالخصائص الشكلية و المميزة للمنتجات الجديدة و أهمية مثل هذه الحماية تتمثل في إبراز اسم الشخص أو المؤسسة ، مما يسمح لها من تحقيق غايات معينة ، أما بالنسبة للحماية القانونية ، فالإستراتيجية الصحيحة تقتضي تطوير نوعين من القدرات :

- قدرات إداريـــة : مهمتها الاحتفاظ ببراءة الاختراع الوطنية و الدولية ، كما أن الاحتفاظ بالمستندات يساعد كثيراً على الإطلاع و ربما حتى استغلال مواضيع براءات الاختراع المودعة .

- قدرات تقنية : تتمثل في الموارد البشرية و كل الوسائل المادية التي تمكن من إثبات صحة موضوع براءات من حيث علميتها و فعاليتها ، لهذا يستلزم وجود إطارات في جميع أنحاء العالم بواسطة الشبكات العالمية المتخصصة .

2- التمويـل و مقـابلة الأخطـار :

يعد نقص التمويل مشكلاً أساسيا بالنسبة للمؤسسات والمبدعين الأحرار خاصة في البلدان النامية ،هذا ما يستدعي وضع خطة لتوفير الأموال اللازمة، لدعم جهود البحث و التطوير و الاستغلال الصناعي للأفكـار ذات الطبيعة الإبداعيـة ، حيث أن أهم عامل يؤثر على طبيعة مخرجات النشاط الإبداعي هو متابعة النتائج تبعا لمختلف المراحل المبرمجة ، فالإستراتيجية تقتضي مراقبة تطور الأعمال مع متابعة المستجدات و القوى التنافسية أي (الانطلاق في مشروع يتم ثم التوقف لسبب ما هو إستراتيجية خاطئة مع تكاليف أكثر) .

3- الاعتناء بمستخدمي البحث و التطويـر :

إن أحد المحاور الأساسية في أية إستراتيجية لبحث و التطوير أو الإبداع التكنولوجي هو الإعتناء بالمـوارد البشرية وهذا على ثـــلاث جــوانب :

أ- التوظيف المبـاشر و الكـامل :

ترتبط خاصة بالمتخرجين من الجامعات الوطنية أو الأجنبية ، و بالمستويات العليا من التكوين العلمي، و التكنولوجي و الإستراتيجية الحسنة تقتضي التكوين ليس من أجل تكوين فحسب، لكن لمقابلة احتياجات فعلية إما على مستوى الكلي أو الجزئي .

ب- الاحترام و التقديـر:

إن التكوين و التوظيف يحتاجان إلى تدعيم بالاحترام ، التقدير (الحوافز المعنوية) فكلما توفر ذلك كلما توفرت أكثر حظوظ نجاح تنفيذ مشـاريع البحث و التطويـر.

ج- الاشتراك في اتخاذ القـرارات:

إن القرارات التي لا تخضع للمعرفة و الموضوعية لا تكون رشيدة ، و الأخطر من ذلك هو عدم إشراك العلمـاء في عمليـة اتخـاذ القـرارات في المجـالات الـتي تعنـيهم ، كمـا يجـب الاسـتفادة مـن رأي و مسـاهمة الإطارات العلمية و التكنولوجية و إشراكهم في اتخاذ القرارات.

ثانيـا : سياسـة التمويل للبحث والتطويـر في الجزائر:

كشفت دراسات حاليا من خلال استبيانات و تقارير صادرة عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقريراً حول هيكلة البحث العلمي وواقع مركز البحوث العلمية في الجزائر، و يتضمن الجانب المالي لهذا الموضوع في فترتين ممتدتين من سنة 1998 إلى 2008 ومن 2010 إلى 2014 ما يلي :

من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية الأولى 2008/1998، نصت المادة (21) من قانون البرنامج على رفع حصة الناتج القومي الخام من 1% في سنة 2002 إلى 4.5% خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى2008 ، حيث في إطار البرنامج العمومي للفترة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية خصصت الدولة من 2010 إلى 2014 أي في (04) السنوات الأخيرة غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و استكمال مكتسبات المخططات السابقـة . و للعلم أن الإعتمادات المخصصة لميزانية البحث

العلمي و التطوير التكنولوجي عرفت فعلا ارتفاعاً ملموساً في سنة 2010 إلى 2014 حيث سمحت بتمويـــــل ما يلي : [9]

– البرامج الوطنية للبحث ذات الصبغة القطاعية و المشتركة بين القطاعات.

– هيئات و مؤسسات البحث والتطوير قصد الحفاظ على شروط البحث و تعزيزها.

– مؤسسات التعليم و التكوين العالي من أجل تطوير البحث التكنولوجي .

– المؤسسات الصناعية عمومية كانت أو خاصة ، و ذلك بتشجيعها على الإبداع و تثمين نتائج بحوثها وردّ الاعتبار لأنشطة البحث. كما سمحت هذه الإعتمادات للكثير من وحدات و مخابر البحث باقتناء العديد من التجهيزات والمعدات والآلات التي كانت تفتقر إليها، كما تجدر الإشارة إلى أن الغلاف المالي الذي تم استهلاكه في الفترة السابقة لم يتعدى (31)مليار في حين قدر المبلغ الإجمالي المخصص لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2010 و 2014 بـ 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن المنظومة التربوية و منظومة التعليم والتكوين و100 مليار دج لوضع الحكومة الالكترونية حيث سجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث يستدعي تجنيد تكامل جل القـدرات.

حيث ارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الإطلاق المبرمج في الفترة الأخيرة من سنة 2014 لـ 200 غرفة عمليات للبحث و التطوير بالإضافة إلى إنشاء ستة (6) وحدات جديدة للبحث مع مراكز وطنية للبحث في مجال التكنولوجيا الحيويـــــة .

9 http://algerianembassy-kuwait.com/ar/investment/invst-1.ppt تـاريخ الزيارة 31 جويليــة 2014 السـاعة 01 صباحا

إن نسبة الاستهلاك المتواضعة للإعانات المالية من طرف وحدات مخابر البحث المستفيدة ترجع أسبابها إلى ضعف طاقات استيعابها بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية التي ميزت عملية تسيير الغلاف المالي المخصص لدعم منظومة البحث و التطوير و جمودية القوانين المعمول بها .

- أما فيما يخص المـــــوارد المالية فـقررت :

– الإسراع في إصدار القانون الخاص بالباحث .

– اتخاذ القرارات التحفيزية ذات الطابع المادي ، المعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي ، وجلب حاملي الشهادات الجدد إلى مهنة البحث .

– المساعدة المالية و المعنوية للباحثين ، الأساتذة الباحثين من أجل نشـــر نتـــائج بحوثهم .

- بينما فيما يخص التثمين :

– دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

– وضع الإطار الملائم (التنظيمي ، القانوني ، المالي ، الجبائي) لمساعدة هيئات البحث والباحثين على خلق المؤسسات المبدعة .

– اتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي ، لصالح المؤسسات الاقتصادية ،التي تستثمر في أنشطة البحث.

– إعداد و إصدار نص قانوني، حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي .

– تنظيم يوم دراسي حول تثمين نتائج البحث العلمي من طرف الوزارة المنتدبة للبحث العلمي و وزارة الصناعة .

الخـاتمـــة

إن نجاح برامج البحث والتطوير، بما فيها مشاريع الإبداع ، مرتبطة مباشرة بصحة ، دقة انتقاء المشاريع ، وحتى يكون الاختيار جيد يفترض أن يتم من طرف ممثلي كل أقسام المؤسسة، خاصة منها قسم البحث و التطوير، قسم الإنتاج و قسم التسويق ، أو المبيعات و كـذا قسم المحاسبة و المالية ، حيث من بين الاعتبـارات المعتمد عليها في عمليـة الاختيـار للتكنولوجيات الجديدة التي تعد مشاريع ناجحة والتي تحقق أرباح معتبرة ، غير أنّ نجاحها يتطلب نظام يقظة فعّال يجمع معلومات معينة قبل تنفيذ الاستثمار ذلك أنها تتمثل فيمـا يلي :

-1 التكنولوجيـا :

- ✓ نرى مدى تكيفها مع التطور الصناعي .
- ✓ مدى قابليتها لإدخال تجديدات أخرى .
- ✓ خطر التقادم التكنولوجي.
- ✓ مدى وجود تكنولوجيا بديلـــة .

و أخيراً هل تحقق تطور كبير مقارنة بالتكنولوجيات الحالية ؟

- 2 مؤهلات المؤسسة :

هل يمكن للمستخدمين التكيف مع مشروع الجديد ؟ ما مستوى الخبرة التي يتطلبها المشروع ؟ هل هناك تجانس بين الاستراتيجيات الوظيفية و الطموحات التكنولوجية ؟

-3 السوق المتوقع :

- ✓ معدل نمو السوق هل هو في مرحلة النضج أو التشبـــع ؟
- ✓ الأسعار الحالية و معدل تطورها ، أخطار المنافسة عن طريق السعر.
- ✓ التسويق المعمول به (مباشر، بوسيط...الخ) .

-4 المؤسسات المنافسة :

يجب التعرف على المؤسسات التاليـة :

- ✓ المؤسسات المستعملة لتكنولوجيات جديدة أو لنفس التكنولوجيا
- ✓ المؤسسات التي تنتمي إلى المجموعة التي استخدمت التكنولوجيا السابقة (تطور محتمل، منافسة)
- ✓ المؤسسات التي تنشط في نفس السوق, و لكن تستعمل تكنولوجيـــا بديلـــة.

-5 القيمة المضافة للمشروع :

القيمة المضافة للمشروع إبداع هي تحويل المادة من شكل أو صورة ، أو تركيب غير مفيد للمستهلك إلى صورة أخرى تحقق احتياجات هذا المستهلك ، وهذه العملية من شأنها أن ترفع من قيمة المادة في السوق وبالتالي تستطيع الدول والمؤسسات ، الأفراد أن يبنوا قدراتهم الاقتصادية و يرفعون من دخلهم ، من خلال استخدام التكنولوجيات المختلفة ، لإنتاج سلع و خدمات عالية القيمـة ، وهذا ما نلاحظه في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تقدر العائدات الاقتصادية الممثلة ب 80% من الناتج الاقتصادي لتلك الدول.

- 6 القوانيـن :

الأخذ بعين الاعتبار الجانب القانوني للدولة المستثمرة فيهـــا.

-7 ملائـمـــــة المنتجات و الخدمات:

تعني هل يوافق الزبائن على هذه المنتجات و الخدمات ؟ هل تلائم احتياجاتهم ؟

- 8 المتعاملين مع المؤسسة :

دراسة المتعاملين الأساسيين مع المؤسسة من (موردين، موزعين، المعالجة الفرعية(sous- traitance) و البحث عن شركاء مع مؤسسات قريبة من قطاع المؤسسة المعنيـة.

- 9 السوق الدوليـة :

- ✓ هل هناك طلب عالمي على هذه المنتجات ؟
- ✓ هل سوف يتم تصدير هذه المنتجات ؟
- ✓ دراسة البلدان المصدرة لها، خصوصاً فيما يتعلق بالأخطار السياسية التي يمكن أن تؤثر سلباً على نشاط المؤسسة.

– 10 أن يتناسب العائد المتوقع من الاستثمار مع المخاطر المصاحبة له و مع تكلفة الحصول على الأموال و أن تكون أكبر من تكلفة الفرصة البديلة حيث المقصود بتكلفة الفرصة البديلة هو ذلك العائد الذي يتوقع تحقيقه من الاستثمار في مشروعات أخرى ، حيث تعد وظيفة البحث و التطوير بما فيها الابتكار والإبداع ضرورة ملحة ، ممر حتمي لأية دولة نامية كانت أو متقدمة ، تريد فعلاً تحقيق التنمية الاقتصادية أو المحافظة على مستوى تطورها . لذلك فمن واجب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أن تعتمد على البحث و التطوير التكنولوجي، كأداة عمل إجبارية يتعين اللجوء إليها مهما كانت كلفتها ، لكونها وسيلة فعالة لكثير من الدول والمنظمات بتحقيق النمو و التقدم والرفاهية ولبلوغ هذا يتعين عليها رسم سياسات وطنية جديدة في حين أن هذه الأخيرة ترمي أساساً إلى :

- ✓ إعادة الاعتبار لوظيفة البحث
- ✓ تجنيد كل الكفاءات و القدرات العلمية
- ✓ رفع مستوى التمويل لأنشطة البحث
- ✓ وضع الآليات المالية و الجبائية ، القانونية اللازمة لترقية عملية تثمين نتائج البحث العلمي، بهذا سوف تزيد من تشجيع عملية البحث .

في حين أن نقص الموارد المالية يعد قيداً حقيقياً ، أساسياً للمؤسسات و المبدعين الأحرار على وجه الخصوص، وهذا واقع في البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء. لكن في البلدان الأولى توجد هياكل خاصة وأنشأت إجراءات مباشرة لتدعيم الجهد الإبداعي و تغطية النقص في الأموال والتخفيض من تأثير عامل الخطر. كما أن المؤسسات المالية تلعب دوراً هاما ، في تمويل عمليات استغلال الإبداعات على المستوى الصناعي, و الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال المرتبط بالاختراع ، الإبداع ليس مجرد خطة تهدف إلى توفير الأموال الضرورية لتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية، بقدر ما يجب أن تكون خطة لتمويل جهود البحث و التطوير و الاستغلال الصناعي للأفكار ذات الطبيعة الإبداعية . فلقد أصبحت التنافسية في وقتنا المعاصر ،أمرا لا مناص منه فأصبح لها مجالس ، أو هيئات أو إدارات لها سياسات و إستراتيجيات و مؤشرات ، قد أصبحت تؤثر على حد سواء للشركات، التي تحتاج إلى النمو، كما تؤثر في الأمم التي

ترغب استدامة مستويات معيشة أفرادها ، و زيادتها و مشاركتهم في التقدم العالمي كما أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عليها أن تبذل جهودا معتبرة بداية من التنافسية الصناعية ، إصلاح التكوين و التمهين التي بدأت في تطبيقهما فعلا حتى يمكنها مسايرة العمولة و الشراكة ، الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إقتداء بالدول التي سبقتنا إلى هذا الميدان، حيث أن نجاح معظم المؤسسات الاقتصادية في التنافسية ، قد أعتمد أساسا على التعليم في حين أن تداول خدمة الانترنت مباح لجميع المدارس الثانوية ، يجري الآن وضع خطوط للتوسيع في ذلك لإيصال خدمة الانترنت إلى المدارس الابتدائية) والسعي النشيط لجذب الاستثمارات الأجنبية ، و الجهود المبذولة لتحرير تنظيم البيئة التجارية ، الرغبة المستمرة في الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح و التوجه إلى التنفيذ الفعلي له التحسن المستمر في الإجراءات الإدارية ، الاستقرار الاجتماعي و السياسي .على الرغم من المجهودات التي بذلتها البلدان النامية ، ولا تزال تبذلها في سبيل الارتقاء باقتصادياتها ومحاولة منها لتقليص الثغرة بينها و بين الدول المتقدمة ، بعد وعيها بضرورة الاهتمام بالعلم التكنولوجيا، لأنهما السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها التنموية إلا أن النتائج تعتبر هزيلة وهذا راجع أساساً إلى غياب إستراتيجية متطورة للتنمية التكنولوجية ، وسوء استعمال التكنولوجيا الأجنبية التي زادت الوضعية تأزماً ، إضافة إلى نقص إمكانيات تأهيل العنصر البشري الذي يعتبر النواة الرئيسية لعملية الإبداع والابتكار ، ذلك أن نقص الموارد المالية يعتبر، قيداً حقيقياً وأساسياً للمؤسسات و المبدعين الأحرار على وجه الخصوص، وهذا واقع في البلدان المتقدمة و النامية على حدّ سواء . لكن في البلدان الأولى توجد هياكل خاصة وأنشأت إجراءات مباشرة لتدعيم الجهد الإبداعي وتغطية النقص في الأموال والتخفيض من تأثير عامل الخطر .

وفي الختام تعد الإستراتيجية المرتبطة بالاختراع و الإبداع ليس مجرد خطة تهدف إلى توفير الأموال الضرورية لتنفيذ مشاريع المؤسسات الاقتصادية ، بقدر ما يجب أن تكون ، خطة لتمويل جهود البحث والتطوير، الاستغلال الصناعي للأفكار ذات الطبيعة الإبداعية ، حيث نستخلص أن هذه الإستراتيجية تكمن في اختيار المؤسسة لتركيز أنشطتها في مجال معيّن من السوق أو شريحة محدّدة من العملاء أو قطاع محدّد من المنتجات وذلك لكسب ميزة أو ميزات نسبيّة للمؤسسة على منـفسيهـا .

قائمة المراجـــــع :

I. قائمة المراجع باللغة العربية :

1 - محمد موسى عثمـان **"تحليل الإبداع من منظور اقتصادي"** الطبعة الأولى ، 2004

2 - محمد سعيد أوكيل **"اقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية 1994.

3 - موريس جر جس **" آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي"** مجلّة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلّد الثالث العدد الأول ، الكويت، ديسمبر 2000 .

4 – مزيان سهيلة ، **أهمية اليقظة التكنولوجية في تنمية تنافسية المؤسسة**، مذكرة ضمن متطلبـات نيـل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجارية وعلـــوم التسييـــــر، جامعة الجزائر، 2008 .

5- سعيد عبد العزيز على " الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية" مجلّة الدراسات و البحوث التجارية ، العدد الأول ، بيروت، أكتوبر 1998 .

6- سعيد بن عـامـــــر **" الإدارة و تحديـات التغييـر"**، مصر، الطبعة الأولى، 2001 .

7 - رحماني أسماء ، **دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009 .

II. مـــــواقـع الانتـرنـــت

8 - http://algerianembassy-kuwait.com/ar/investment/invst-1.ppt

تاريخ الزيارة 31 جويلية 2014 الساعة 01 صباحا